Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ولعل فى شرح معنى المفعولية ومفهومها الحقيقى وفى النظر إلى مجموعة الأسماء المنصوبة ما يوضح لنا مبلغ هذا الحكم العام من الصدق والحقيقة أن معنى المفعولية هو التأثر بالفعل، والمفعول هو الذى ينتج عن قيام الفاعل بالفعل، مثل قولنا كتب زيد رسالة .

وقرأ خالدٌ كتاباً، فالرسالة هى التى نتجت عن قيام زيد بالكتابة والكتاب نتج عن فعل زيد القراءة، فالرسالة هى المكتوبة والكتاب هو المقروء وهذا هو معنى المفعولية حقيقة ولو أننا طبقنا هذا المفهوم على الأسماء المنصوبة جميعاً لوجدناه يصدق على ما يسمى عند نحاة البصرة المفعول به ليس غيره أما باقى الأسماء المنصوبة فهى إما مصدر مؤكد لفعله أو مبين له، وإما ظرف يقع فيه الفعل. وإما سبب لوقوع الفعل وإما مصاحب للفاعل عند وقوع الفعل منه ».

وإما وصف لحالة اسم أو هيئة، أو بيان الجزء من حقيقة الاسم وإما اسم مخرج من حكم الإسناد أو غيره من معانى الإعراب وقد حرص النحاة البصريون على أن يسموا كل هذه الأسماء المنصوبة أو أغلبها مفاعيل، واصطنعوا لذلك تأويلا أو تخريجاً يتمكنون به من إجراء قاعدتهم العامة سالفة الذكر فقد سموا المصدر المؤكد أو المبين مفعولا مطلقاً . والظرف مفعولا فيه والسبب مفعولا له أو لأجله، والمصاحب مفعولا معه، ثم عجزوا عن تسمية الثلاثة الباقية مفاعيل وهى الحال والتمييز والمستثنى، ولكنهم ألحقوها بالمفاعيل، وزعموا أنها إنما تنصب بالأفعال فقال إن فى الحال معنى الظرفية وإن المستثنى منصوباً بالفعل الذى يسبقه . أما التمييز فقد ألحقوه بالمفعول الذى ينصب بنزع الخافض ومن ينظر فى كتبهم المفصلة يجد مقدار ما يتكلفون من الجهد فى توجيه هذه المسائل، حتى يجعلوا من كل واحد من هذه الأسماء مفعولا للفعل على طريقة ما . ويدرك لأول وهلة، أن هذا المفهوم للمفعولية لا يمكن أن ينطبق على هذه الأسماء انطباقاً حقيقياً، ولا سيما حيث يحذف الفعل من الكلام فيتكلفون لتقديره وتأويل عمله.